ماذا ننشر من المخطوطات القديمة وكيف ننشر ؟

للدكتور صلاح الدين المنجد

(١)

سبقنا العلماء المستشرقون في أوروبة الى نشر تراثنا العربي ، على أسلوب علمي ، بأكثر من قرن كامل ، وقد اختاروا في نشرهم على الغالب الأصول التي لا بد منها لعرفان الثقافة العربية في وجوهها المختلفة : من لغة وأدب وتاريخ وجغرافية وطب وفلسفة وفلك وغير ذلك . وكانوا يهدفون من نشرهم الى كشف ماضي الشرق الإسلامي إبان عظمته وأيام انحطاطه ، عن طريق ما تركه علماؤه وأدباؤه وفلاسفته وشعراؤه ، من آثار علمية وأدبية وفكرية . فكان ما نشروه أصولاً قيمة ما نزال نحس ، حتى يومنا هذا ، بفائدتها وشأنها ، إنهم لم ينشروا جميع الأصول ولا كل المصادر ، فالتراث العربي أوسع من أن يكفي لنشر عيونه قرن ، ولكنهم اختاروا فكان هناك حسن اختيار .

فطبقات ابن سعد ، وتاريخ الطبري ، وتاريخ ابن الأثير ، وتاريخ اليعقوبي ، والمكتبة الجغرافية كلها ، ومعجم البلدان ، ورحلة ابن جبير ، وتراجم علماء الأندلس ، وحماسة أبي تمام ، والكامل للمبرد ، ودواوين الشعراء الجاهليين ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، والمقامات ، وكليلة ودمنة ، وفهرست ابن النديم ... هذه الأسماء كلها تدلنا أن اختيارهم كان حسناً ، وان ما نشر كان ذا شأن ، وكان لا بد من نشره وعرفانه .

ثم امسكنا نحن بعد زمن طويل بالزمام ، وأخذنا ننشر تراثنا ، وظهرت في السنوات الأخيرة رغبة شديدة في نشر المخطوطات عند العلماء والمبتدئين ،

ووجد الناشرون في بعض هذه الكتب القديمة ربحاً ، ولكن هذه الرغبة رافقها بعض الفوضى ، فصرنا ننشر على غير هدى معروف ، ولا نهج مرسوم ، وبلا غاية مقصودة ، وصار المحقق يتبع هوى الناشر فيما يختاره ويحققه ، لأن الناشر يفضل على الأصول المفيدة الفروعَ الرابحة ، ويؤثر ما يقبل عليه العامة ومتوسطو القراء على ما تحتاجه المكتبة العربية . ومن هنا اضطرب الأمر في الاختيار ، فنحن نجد الآن الكتاب الجيد الى جانب كتاب لا شأن له ، ونلاحظ فقدان الوحدة فيما يختارونه في الموضوع ، أو في المستوى . صحيح ان التراث العربي ينبغي إخراجه كله ، وينبغي وجدانه كله ، ولكن الأصل يقدم على الفرع ، والأهم على المهم . وما نزال نجد — حتى فيما نشر منذ قرن ونصف قرن — أصولاً كثيرة نحن بحاجة اليها ، وهي تسد ثغرات في مجموع ما نشر الى اليوم .

فلا بد والحال هذه أن نخط خطة ، يستهدي بها الناشرون والمحققون .

إن تراثنا العربي واسع جداً ، وسعته هذه تضطرنا إلى اختيار أحاسنه ، فلا بد لنا إذن من البدء بنشر الأصول والمصادر التي تعد دعائم التراث العربي ، ما سبق نشره منها ونفد ، وما لم ينشر بعد . فنحن بحاجة الى هذه الأصول العامة ، محققة تحقيقاً علمياً . ومعروف أن الناشرين لا يقدمون إلا على الكتب الصغيرة ، أما المعاجم الكبيرة والتواليف ذات الأجزاء الكثيرة ، التي تتطلب الجهد الوافر والمال الواسع ، فهي مما لا يقدم الناشرون عليه ، وإذا أقدموا أهملوا التحقيق العلمي الصحيح ، واتخذوا هذه الكتب وسيلة للربح .

والى جانب هذه المصادر والأصول العامة ، هناك كتب خاصة بقطر من الأقطار أو بلد من البلدان ، ولا تتم دراسة هذا القطر أو البلد إلا بمعرفتها ، ومثل هذه الكتب لا يقبل عليها على الأغلب الناشرون ، فقد لا يكتب لها الرواج إلا في قطرها ، وقد يكون عدم رواجها سبباً في عدم نشرها ، ونحن

بحاجة الى هذه الكتب الخاصة بالأقطار ، كحاجتنا الى تلك الأصول والمصادر العامة .

وإذا كان العلماء المتمكنون يعرفون حسان الكتب ، وكان المختصون يعرفون ما يتعلق بكل قطر وبلد ، فقد أصبح من حق الناس عليهم أن يبينوا لهم هذه الكتب الحسان ، والكتب التي ينبغي أن تنشر عن كل بلد .

لهذه الأسباب كلها ، رأيت أن أتقدم الى مؤتمركم الموقر مقترحاً بعض الأمور ، لتكون خطة يعمل بها العاملون على النشر ، من هيئات رسمية أو أفراد أو ناشرين ، للتفضل بمناقشتها وإقرار ما ترون :

١) أن يعاد طبع جميع الكتب التي طبعها المستشرقون في أوربة بلا استثناء ، طبعاً علمياً محققاً ، لفقدانها وحاجة الناس اليها .

٢) أن تنفرد المؤسسات العلمية (كالمجامع والجامعات ودور الكتب وجامعة الدول العربية) ، بنشر المعاجم وما في بابها والكتب الكبيرة ذات المجلدات الكثيرة ، لأنها أقدر بوسائلها المادية والعلمية على التحقيق ، وبذلك نضمن سلامتها وننقذها من الناشرين الذين يستسهلون الخطأ أمام الربح .

٣) أن تعمل المؤسسات العلمية في كل قطر مع علماء ذلك القطر على نشر النصوص المتعلقة بقطرهم ، لأنهم أدرى بها وأجدر بتحقيقها ، ولقد ضرب مجمع دمشق مثلاً طيباً في إقدامه على نشر النصوص المتعلقة بدمشق ، سواء في الأدب أو التاريخ ، وقد نشر منها عدداً ما يزال يزيد ، وكم هناك من تواليف خصت بمصر وخصت بالعراق وخصت بغيرهما لا يعنى بها ؟ ! ! فهذا التخصص يضمن جودة التحقيق ، وهذا التضافر يساعد على إخراج جميع النصوص المتعلقة بجميع البلاد العربية .

٤) أن يصدر كل مجمع بمعاونة العلماء ، قائمة بالكتب الجيدة التي تستحق النشر ، ليستعين بها الناشرون والمشتغلون .

(٢)

وثمة أمر آخر لا يقل خطراً عن الفوضى في اختيار ما ينشر، هو الاضطراب في طرق نشر النصوص، فقد ذكرنا أن النشر أصبح مرغوباً فيه، فأقبل عليه العلماء والمبتدئون والورّاقون أنفسهم، فظهر في نتاجهم فقدان طريقة موحدة يتبعها المحققون جميعاً في نشرهم النصوص.

خذوا ما شئتم من النصوص التي نشرت أخيراً، فستجدون أن كلاً منها قد نشر على نهج، فمن المحققين من يقلد المستشرقين، ومنهم من يزورّ عن طرائقهم، ومنهم من يُعنى بجمع النسخ المخطوطة قبل النشر، ومنهم من يهملها، ومنهم من يقدم النسخة المتأخرة ويعتمد عليها، ويهمل المتقدمة ولا يرجع اليها أو يحاول معرفتها، ثم ان منهم من يفرط في الشرح حتى يكون أوسع من المتن، ومنهم من يقتصد فيه أو يقتنع بذكر اختلاف الروايات، وإنك لتجدهم يختلفون أيضاً في الأقواس ومدلولها، والرموز وأشكالها.

ثم قايسوا إن شئتم مطبوعات المؤسسات العلمية بعضها ببعض، وسترون أن ما نشرته دار الكتب المصرية يختلف في نهجه عما نشرته الجامعة المصرية، وما نشره اليسوعيون في بيروت يختلف عما نشرته الجامعة العثمانية بحيدر آباد، بل إنكم لتجدون في مطبوعات مؤسسة واحدة اختلافاً في نهج النشر الذي اتبع في كتاب وكتاب آخر. أما سلاسل الناشرين فالاختلاف في النهج أمر ظاهر، فكل كتاب أخرج في سلسلة ذخائر العرب، يختلف عن أخيه طريقة ونهجاً.

أمام هذه الفوضى في طرق النشر، لا بد من اتباع نهج واحد يتفق عليه، حفاظاً على سلامة تراثنا الثقافي.

إن نشر النصوص على النهج العلمي أمر سبقنا اليه المستشرقون، وهم عندما نشروا نصوصاً ذكروا الطريقة التي اتبعوها، كما فعل دغويه الهولندي في مقدمة

كتاب الطبري ، وكما فعلت جمعية المستشرقين الألمان عندما نشرت « المكتبة الإسلامية » ، أو جمعية غيوم بوده الفرنسية عندما نشرت بعض ما نشرت ، وهؤلاء جميعاً متفقون في النهج من حيث تقويم النص ومعارضة النسخ ، وقد يختلفون في شكليات لا شأن لها ، ولكنهم جميعاً يتبعون قواعد دقيقة استمدوها من قواعدهم في نشر النصوص اليونانية واللاطينية القديمة .

وقد رأى معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية هذه الفوضى في طرق النشر ، فرأى وضع قواعد عامة يمكن توحيد الطرق بها في البلاد العربية . وإني سعيد أن أقدم هذه القواعد الى مؤتمركم لمناقشتها وإقرارها[1] .

---

(١) وضع الدكتور صلاح الدين المنجد ، مدير معهد المخطوطات ، رسالة عنوانها « قواعد تحقيق النصوص » ، جمع فيها القواعد التي يشير إليها في كلمته هذه . وقد نشر هذه الرسالة في « مجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية » ، المجلد ١ الجزء ٢ نوفمبر ١٩٥٥ ، وفي فصلة مستقلة منها ، فاجتزأنا بذلك عن إعادة نشرها هنا .